# الفصل الأول

# العلاقات الدولية : المفهوم والآفاق

## أولاً : مفهوم العلاقات الدولية :

تعددت الأسماء التى تطلق على العلاقات الدولية فأحياناً تسمى الشئون الدولية وأحياناً أخرى تسمى الشئون العالمية وقد تسمى الشئون الخارجية أو السياسة الدولية ويفضل بعض المؤرخين اسم العلاقات الدولية على غيره لأن كلمة علاقة توضح فكرة الرابطة الوثيقة التى تجمع بين الدول كما أنها أدق دلالة من كلمة شئون ولأن كلمة " دولية " تحدد الموضوع وتبرز أن محور الدراسة لهذا العلم يدور حول الدول كما يفضل عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية لأنه إذا كان الجانب السياسى هو الغالب فيها فإن لبعض العناصر الأخرى من ثقافية واقتصادية واجتماعية أثرا لا يقل عن السياسة .

ويميز بعض الدارسين بين السياسة الدولية والعلاقات الدولية حيث تعتبر السياسة الدولية أضيق نطاقاً من العلاقات الدولية لأن الأخيرة تدرس التأثيرات المختلفة على صناع السياسة الرئيسية وتحلل العوامل البيئية والشخصية .

فى حين أن السياسة الدولية تتعامل أساساً مع الأعمال الرسمية للحكومات فهى تستخدم ابتداء لوصف العلاقات السياسية الرسمية بين الحكومات التى تتصرف باسم دولها . ومع ذلك تظل السياسة الدولية قلب العلاقات الدولية بيد أن هناك ظواهر ومواقف وأحداث تدور فى الهامش تهم الباحث فى العلاقات الدولية لذلك يتسع مفهوم الأخيرة ليشمل الدول كفاعل رئيسى .

**فالعلاقات الدولية هي : علم يلاحظ** ويحلل بهدف التفسير والتنبؤ لسير العلاقات بين الدول وهي علاقات شاملة تنطوي على مختلف الجماعات في مجال العلاقات الدولة سواء كانت هذه العلاقات الدولية رسمية أو علاقات دولية غير رسمية.

**وينطوي مفهوم العلاقات الدولية** على جميع الاتصالات بين الدول وجميع حركات الشعوب وسلع وأفكار الدول عبر الحدود الوطنية[١].

**وتعرف الموسوعة السياسية : العلاقات الدولية :** بأنها جزء من علم السياسة وهى مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول أعضاء المجتمع الدولى فى مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية وتنظم أصول التعاون وحدود الخلاف والصراع فى شتى الميادين كما تشمل الأحكام المنطبقة على علاقات أفراد ينتمون لدول مختلفة وعلاقات أفراد مع دول أجنبية ومن جانب آخر ينظر إلى العلاقات الدولية على أنها الاتصال الرسمى بين الدول الذى يأخذ صورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

**والعلاقات الدولية فى نظر " دان "** هي العلاقات الفعلية التى تتم عبر الحدود القومية أوهى تلك المعرفة التى تتوافر لدينا بشأن تلك العلاقات فى وقت ما .

ويعرف **ريمون آرون** العلاقات الدولية بأنها العلاقات ما بين الأمم أو العلاقات ما بين الوحدات السياسية المستقلة .

**كوينس** يعرفها بأنها ": علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية. "

**ويعرف فريدريك هارتمان** العلاقات الدولية بانها : كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية. "

---

[١] http://www.abahe.co.uk/notions-international-relations.html

**ويمكن تعريف العلاقات الدولية بأنها** : كافة التفاعلات والروابط المتبادلة سواء كانت سياسية او غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي.

## ثانياً : أهداف العلاقات الدولية[١] :

يمكن تحديد أهداف العلاقات الدولية على النحو التالي:

١- **حماية الدولة:** وهو ما يعرف في واقعنا المعاصر بالأمن القومي، ويتطلب سيادة الدولة على أراضيها، وحفظها لحدودها الجغرافية، وبعدها عن تدخل الدول الأخرى عسكريًّا أو سياسيًّا.

٢- **رعاية المصالح المتبادلة:** إذ تسعى كل دولة إلى توفير موارد ذاتية تغنيها عن الحاجة إلى عون خارجيٍّ، لكن هذا في واقع الحال صعب المنال؛ لذلك تلجأ الدول إلى أن تكمل نقصها عبر علاقاتها الخارجية، وتبادل المنافع مع الدول الأخرى.

٣- **الأمن المشترك:** فالأمن هو أحد الضروريات التي يحتاجها كل نظام سياسيٍّ يسعى إلى الاستقرار، وإذا كان الأمن الداخلي مسألة خاصة بكل دولة فهناك أمن خارجي مشترك بين دول العالم، تحكمه اتفاقيات تضمن عدم اعتداء دولة على أخرى، وقد تتحالف دول معينة وتتفق على التصدي لأي عدوان يهدد دولة في الحلف.

٤- **السلام العالمي:** إنّ الخلافات بين الدول تهدد أمن العالم؛ لذلك اقتضت المصلحة أن يقوم نظام عالمي لرعاية السلام العالميّ، ومنع حدوث خلافات بين

---

١- عصام البشير ، **العلاقات الدولية .. رؤية إسلامية** ، **http://islamstory.com/ar**

الدول، وتوفير آلية لحل الخلافات بينها؛ حفظا للأمن والسلام العالميين، وفي واقعنا المعيش تقوم منظمة الأمم المتحدة وروافدها بهذا الدور.

## ثالثاً :خصائص العلاقات الدولية [١] :

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي بشر بها البعض على أنها نهاية التاريخ بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم وستأتي وتنتهي كغيرها ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول.

ولم يمنع عقد ميثاق **بريان . كيلوغ** عام ١٩٢٨[٢] حول تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، من نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ وفي نهايتها تمّ اعتماد ميثاق هيئة الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لحفظ السلم والأمن الدوليين وتوطيد التعاون الدولي في المجالات كافة.

**ومنذ ذلك التاريخ بدأت العلاقات الدولية تتسم بالخصائص والسمات الآتية:**

**١- تعدد الفاعلين الدوليين في مجال العلاقات الدولية :**

---

[١] **يمكن الرجوع الي** : ماهر ملندي ، **العلاقات الدولية ، متوافر علي الرابط التالي:**
***http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8506&m***
**وأمل خيري ، خصائص النظام الدولي الجديد ، متوافر علي الرابط التالي :**
**http://alafnan.arabblogs.com/archive/2010/6/1059493.html**

[٢] **ميثاق كيلوغ – بريان هو ميثاق وقع عليه من قبل ١٥ دولة في باريس في ٢٧ أغسطس ١٩٢٨ ودخل حيز التطبيق في ٢٤ يوليو١٩٢٩. ينص في مادته الأولى على استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية. صادقت ٥٧ دولة لاحقاً على الميثاق ، وفي ٦ أبريل ١٩٢٧ كان وزير الخارجية الفرنسية أريستيد بريان قد اقترح، ميثاقاً يضع الحرب خارج القانون.**

بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية، وخاصة الإقليمية كجامعة الدول العربية، والمتخصصة كمنظمة الصحة العالمية، والعقائدية كمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي بدأت تمارس نشاطاً مؤثراً في مجرى العلاقات الدولية.

والمنظمات عبر القومية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها، كما يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف فاعلا جديدا كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب، فقد خرج الإرهاب من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقوماته الذاتية واستقلاليته وكثير من الجماهير المتعاطفة معه .

وهناك أيضا تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة كما تزايد نفوذ جماعات الضغط ومراكز القوى السياسية والدينية والاقتصادية والأحزاب الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات والنقابات العمالية والمهنية ووسائل الإعلام المختلفة، وذلك في تحديد مسار العلاقات الدولية.

**٢ – بروز نظام القطب الواحد :**

بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار نظام القطبية الثنائية وتوازن القوى بين المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي السابق، والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت السمة الأساسية الآن هي هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية ، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة.

**<u>فعلى المستوى السياسي</u> :**

قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرين في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث ١١

سبتمبر عام ٢٠٠١ م ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا بالدول المارقة والتي تشكل ملاذاً للإرهاب. وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا عن أن تشكل قوى سياسة تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي.

**وعلى المستوى العسكري:**

استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم الي قوتها العسكرية والنووية الكبيرة، مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية، بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية والعدة الحربية المتطورة من السفن والطائرات والمدفعيات والصواريخ الرشاشات... ،كما يتسم النظام الدولي الجديد بالتسابق نحو التسلح والتهديد باستخدام القوة وتوطيد سياسة التسلط في العلاقات الدولية وحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو وبغداد ، وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط– كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية.

**وعلى المستوى الثقافي :**

نجد هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديدا، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض ثقافة الكاوبوي.

**أما على المستوى الاقتصادي :**

فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا ،خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي.

**٣- تعدد الدول:**

يتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة ٥١ دولة من بينهم مصر أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء ٢٠٣ دولة تشمل جميع القارات، ومن ثم سقط مفهوم الاجماع حول الأولويات الدولية.

ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الإستقطاب ،حيث يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديدا خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد الى الواجهة عدد من المتنافسين العالميين المتنمرين الصغار كالهند واليابان الى الساحة الدولية وعودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا الى رقعة الشطرنج الدولية كذلك كدول متحدية ومنافسه للولايات المتحدة الاميركية ، وهو ما سيحول النظام الى نظام تعددي أكثر من ميوله الى نظام ثنائي القطب ،ولكن سيكون أقرب الى التعددية القطبية الفضفاضة منه الى المحكمة ، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلا من تكتلات.

والمعطيات التي فرضها الواقع الدولي من تصاعد قوى ذات ثقل اقتصادي وسياسي متنام أصبحت محددات لا يمكن لأمريكا غض الطرف عنها. وفي سبيل بحث الولايات المتحدة عن مصالحها ربما تجد من الأفضل أن تتلاقى مصالحها مع مصالح هذه القوى المتنامية؛ لتعيد تشكيل النظام أحادي القطبية إلى نظام متعدد الأقطاب ، غير أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى تأسيس جديد لنظام متعدد الأقطاب بقدر ما تسعى إلى احتواء هذه القوى الصاعدة، وخاصة العملاقين الصيني والهندي.

**٤- تدهور سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية :**

في الوقت نفسه تدهورت سلطة الدولة القومية ومن ثم سيادة الدولة وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات الدولية وحل المشكلات الدولية ليحل

محلها دور الولايات المتحدة قائدة العالم ،ويعود تراجع مكانة الدولة في العلاقات لعدة عوامل أهمها:

بروز فاعلين أقوياء فبشبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ.

التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها. وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال.

التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة، ما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون. وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من سيطرة الدول على عملها أمراً غير واقعي، إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق.

**٥- ازدواجية المعايير في القضايا الدولية:**

هناك تناقض في تطبيق قواعد القانون الدولي العام، بل تجاهل تطبيقه في الكثير من العالم، سواء بالنسبة لحقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير... ، حيث نجد ازدواجية في المعايير وتجاوزات عديدة في مفهوم حقوق الإنسان ، فحصار العراق على مدى سبع سنوات سبّب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي، من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين. هذا رغم احتجاجات الصليب الأحمر

الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية، المنافية للقانون الدولي، كما سبّب حظر التجارة الأميركية المضروب على كوبا زيادة معدل الوفيات، وانتشار الأمراض التي تحملها المياه، وفي فلسطين تستمر انتهاكات القواعد الدولية من خلال الأوضاع المأساوية للمساجين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

**٦- عدم التوازن في القوى:**

لا يزال مجلس الأمن الدولي يعكس موازين القوى السائدة منذ مؤتمر يالطا عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب الباردة، فما زالت الدول تستخدم حق الفيتو إلا أنه برز النفوذ الأميركي في قرارات هذا المجلس، انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. فالقرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب "الفيتو السوفييتي" .

**٧ - الاتجاه نحو التكتلات السياسية الكبرى:**

من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو الكتل والمجموعات السياسية الكبرى ، إن لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني ، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوربية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية إلاّ أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تمد نظرها إلى أفق بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى . ولعل نموذج الوحدة الأوربية واضح في هذا الأمر فالعصر القادم هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها ، إلاّ أنها تدور في فلك واسع هو الكتلة التي تنتمي إليها .

**٨ – تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية:**

في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة. لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي:

أ – تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك.

ب – أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج – أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

**٩ – انتشار السلاح النووي:**

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفياتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

إلا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر تحولت هذه الإستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على الإرهاب وتبني سياسة الضربات الوقائية ، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود

ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة دول مارقة ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن .

أما على صعيد الأسلحة الإستراتيجية، فإن التوجه الدولي العام هو ضبط مثل هذه الأسلحة، خصوصاً وأن اتفاقية START2 بين الولايات المتحدة وروسيا في العام ١٩٩٣ قضت بتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية. وهناك تعاون روسي – أميركي لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان. على أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، من العلامات البارزة على انتشار السلاح النووي وبقاء المخاطر المهدّدة للإنسانية.

**١٠ – ثورة تكنولوجية هائلة في الاتصال ونقل المعلومات:**

من السمات المميزة لهذه المرحلة الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير. فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من ١٨٠٠ عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى واحتاجت كذلك إلى مائة عام تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على ربع قرن لتدخل الثورة الصناعية الثالثة التي نعيشها الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية.

ونتج عن ذلك عولمة المشكلات والقضايا التي تواجهها الجموع البشرية مثل الفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها الكثير، حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على دولة محددة أو مجموعة دول، وإنما تعدى ذلك إلى دول أخرى بعيدة جغرافيا.

**١١ – عدم التجانس في النظام السياسي الدولي :**

فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في:

أ – ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، ما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية.

ب – حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.

ج – العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.

**١٢ – ازدياد الصراعات والتوترات :**

تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا ، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث، مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية بأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية مثل باكستان، الصومال، رواندا بروندي، وحاليا العراق وسوريا واليمن وليبيا وأفغانستان...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية.

كما تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة فقد شنت حملة عسكرية شنيعة على العراق سنة ١٩٩١ أعقبها حصار اقتصادي ساحق إلى غاية سنة ٢٠٠٣،لتعود الولايات المتحدة وحلفائها إلى

احتلال العراق دون موافقة الأمم المتحدة. كما تدخلت عسكريا بشكل منفرد في الصومال خلال سنتي ١٩٩٢-١٩٩٤.

وفي سنة ١٩٩٩ أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا، كما شنت غزوا عسكريا بغطاء أممي على أفغانستان في سنة ٢٠٠١.

ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية وتسهيل قيادة هذه المناطق الإقليمية للدول التي تقبل بالزعامة الأمريكية وتقبل أن تكون حليفة للولايات المتحدة الأمريكية؛ بحيث تتولى هذه الدول ضبط الأوضاع في هذه المناطق مما لا يضطر الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في كل صغيرة وكبيرة في العالم ما سيترتب على ذلك من تكاليف مالية وبشرية لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تحملها.

**١٣ - تعدد الحروب الأهلية ذات الأبعاد الدولية :**

كما حصل في إسبانيا عام ١٩٣٦، واليونان عام ١٩٤٧، وقبرص عام ١٩٧٤، ولبنان عام ١٩٧٥، والصومال عام ١٩٩٢، ورواندا عام ١٩٩٤.
كما نشبت أزمات وحروب عدة ذات آثار خطيرة على استقرار المجتمع الدولي وأمنه، كالأزمة الكورية عام ١٩٥٠، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وأزمة كوبا عام ١٩٦٢، ومشكلة الشرق الأوسط التي أفرزت حروب عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ و١٩٧٣ وما بينها من أحداث مأساوية.

**١٤- تدخّل بعض الدول الكبرى في شؤون الدول الأخرى :** باستخدام وسائل الضغط النفسي والدعائي والاقتصادي والتأثير الثقافي والفكري وإثارة الرأي العام ضد دولته ، وحتى استخدام القوة المسلحة، كما حصل عندما تدخلت الولايات المتحدة الأميركية في ڤيتنام وكوريا ونيكاراغوا وبنما وهاييتي وأفغانستان والعراق.

١٥- تطوير الأسس الكفيلة لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، منذ محاكمات نورمبرغ وطوكيو في عامي ١٩٤٥و ١٩٤٦، ثم إنشاء المحاكم الجنائية الخاصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغسلافيا السابقة ورواندا، وحتى اعتماد ميثاق روما عام ١٩٩٨ المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية .

## رابعاً : المتغيرات فى العلاقات الدولية [١] :

يغلب علي العلاقات الدولية في وقتنا المعاصر كثافة وسرعة التفاعلات بين الدول المؤثرة والفاعلة على الساحة الدولية والتغير السريع في توجهاتها ، الأمر الذي يجعل عملية تحليل وتفسير هذه التفاعلات بالغة الصعوبة والخطورة لذا نسعى الى رصد اهم المتغيرات والظواهر التي برزت في حقل العلاقات الدولية خلال الحقبة المعاصرة منذ مطلع الألفية الجديدة وحتى الآن وتحديدها باعتبار ان هذا التحديد يمكن ان يمثل اداة اولية لتحليل وتفسير التفاعلات الدولية المعاصرة .

**وفيما يلي نعرض لأهم هذه المتغيرات :**

**المتغير الأول : الصراع والتعاون:**

قامت العلاقات الدولية منذ ظهورها على اساس التحديد الدقيق بين العدو والصديق خلال كل مرحلة تاريخية ، وأثبتت التجربة انه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة في العلاقات بين الدول الا ان الطابع العام للمصالح خلال مرحلة تاريخية معينة كان يضفي عادة على هذه العلاقات اما طابع الصداقة وأما طابع العداء ومن ثم كانت هناك درجة واضحة من الرؤية

[١] **كمال حسن على ، تحليل العلاقات الدولية المعاصرة ، -http://www.f-law.net/law/threads/63741**

بالنسبة لعملية ادارة العلاقات بين الدول فعلاقات الصداقة لها قواعدها واسسها وعلاقات العداء لها بدورها قواعدها وأسسها المختلفة .

اما واقع العلاقات الدولية اليوم فإنه يشهد حالة فريدة ربما تكون غير مسبوقة في تاريخها وهي ما يطلق عليها ظاهرة اللا صديق واللا عدو فلا يمكن عمليا التوصل الى معايير تحدد العدو والصديق تحديدا جامعا مانعا كما كان الأمر من قبل وبالتالي نستطيع القول إن العلاقات بين الدول في واقعنا المعاصر اقرب ما تكون الى تكوينات تجمع بين عناصر من الصراع وعناصر من التعاون بدرجات مختلفة ومتغيرة .

فبعضها يغلب عليه عناصر الصراع فيكون اقرب الى دائرة العداء والبعض الآخر يغلب عليه عناصر التعاون فيقترب من دائرة الصداقة ونمط ثالث يقع في منطقة ما بين كل من الدائرتين .

إلا ان هذه التكوينات سريعة التغير بحكم السمة العامة لهذا العصر، ولعل اوضح الأمثلة المعاصرة في هذا الشأن ما حدث من تغير في الموقف الأمريكي والغربي والروسي والصيني من ازمة الملف النووي الإيراني بشأن حزمة العقوبات التي فرضت على ايران مؤخرا من خلال مجلس الأمن .

هذه الظاهرة لها اثارها على حركة التفاعلات بين الدول وطبيعة هذه التفاعلات ومداها والآثار الناتجة عنها فلا تتوفر معايير او قواعد واضحة ومحددة تنتظم من خلالها هذه التفاعلات كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة على سبيل المثال .

**المتغير الثاني : تغير مفهوم سيادة الدولة :**

قامت العلاقات الدولية خلال المراحل التاريخية السابقة على اساس انها علاقات بين دول ذات سيادة ومن ثم تتمتع الدولة بممارسة هذه السيادة على اقليم وشعب معين فلا تنازعها اي سلطة اخرى في نطاق هذا الإقليم او على هذا الشعب .

كما انها تتمتع بالحق في قبول او رفض اي شيء يأتي اليها من الخارج ولقد تم تقنين هذا الوضع في المواثيق الدولية والتي جعلت من مبدأ عدم التدخل في

الشؤون الداخلية للدول مبدأ حاكماً للعلاقات الدولية يتعين على الدول احترامه والالتزام به .

وبالنظر الى الواقع القائم لهذه العلاقات اليوم سنلحظ ان مفهوم السيادة بمحتواه المتقدم قد تغير ليصير اقل تحديدا ووضوحا عما كان عليه من قبل وهو ما يطلق عليه ظاهرة سيولة مفهوم سيادة الدولة فلم تعد الدولة تحتكر السيادة على اقليمها وشعبها بشكل مطلق كما كان الأمر من قبل وإنما نستطيع القول بوجود عدة دوائر لسيادة الدولة تختلف اختلافا نوعيا من حيث قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وأسلوب ممارسة هذه السيادة فيها .

وفي هذا الشأن نشير الى وجود بعض المجالات التي ما زالت تتمتع فيها الدولة بالحق في ممارسة السيادة بشكل شبه مطلق ويختلف نطاق هذه المجالات من حيث اتساعه ومداه من دولة لدولة اخرى ومن فترة لفترة اخرى ومن موقف لموقف آخر .

كما توجد بعض المجالات التي لم تعد تتمتع الدولة بممارسة السيادة بشأنها فهي تخرج عمليا عن نطاق سيطرتها وأن كانت معظم الدول ترفض الاعتراف بهذا الواقع الا ان عدم الاعتراف بما هو قائم لا يلغيه ولا يلغي تأثيره .

من ناحية اخرى توجد بعض المجالات التي يتم فيها تقاسم الحق في ممارسة السيادة بين الأطراف الدولية وأخيرا يمكننا ان نشير الى الحالة التي تمارس فيها الدولة سيادتها شكليا دون ان تكون لديها القدرة الفعلية على الفعل والتأثير ومن الأهمية بمكان ان نذكر ان هذه الأوضاع المشار اليها بالنسبة لسيادة الدولة انما هي اوضاع نسبية تختلف باختلاف الدول والظروف والمواقف الا ان نتائج وأثار هذه الظاهرة بأبعادها المختلفة قد برزت بوضوح في العديد من المواقف والأحداث التي شهدها العالم على مدى السنوات الأخيرة .

**المتغير الثالث : الاعتماد المتبادل :**

تقوم ظاهرة الاعتماد المتبادل على اساس ان ازدياد التداخل والتشابك بين مجالات الحياة المختلفة والناتج عن التطورات التكنولوجية التي شهدها العالم خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ادى الى اتساع نطاق علاقات التأثير والتأثر بين دول العالم بحيث ان ما يحدث في أي مكان في العالم لا بد وأن يؤثر في باقي دول العالم بأشكال ودرجات تختلف وتتفاوت من دولة الى دولة اخرى ولكن في المحصلة النهائية لا بد وأن يكون هناك نوع من التأثير ويترتب على ذلك ان على كل دولة ان تتابع ما يحدث في العالم من تطورات وتغيرات لتتعرف على الاحتمالات المختلفة للتأثيرات التي يمكن ان تتعرض لها نتيجة لهذه التطورات والتغيرات ولتحدد السياسات والأساليب والوسائل الملائمة للتعامل معها بما يحقق لها اكبر قدر ممكن من مصالحها ويجنبها الى اقصي حد ممكن المخاطر الناتجة عنها .

والواقع ان ظاهرة الاعتماد المتبادل هي الظاهرة الأساسية الحاكمة لمعظم التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر بل ونستطيع القول إنه يمكن الاستناد اليها في تفسير العديد من المواقف والأحداث الدولية المعاصرة والتي قد تبدو وكأنها غير منطقية بالمعايير التقليدية للعلاقات الدولية كما أن هذه الظاهرة تمتد لتشمل كافة جوانب الحياة الإنسانية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبالتالي تتعدد الآثار الناتجة عنها وتتداخل بشكل غير مسبوق الأمر الذي لا بد وأن يكون له تأثيره على واقع العلاقات الدولية المعاصرة افقيا بمعنى الاتساع المستمر لنطاقها ورأسيا بمعنى الازدياد المستمر والمكثف للتفاعل بين الأطراف الفاعلة في سياق هذه العلاقات .

**المتغير الرابع : الأنشطة العابرة لحدود الدول :**

يذخر الواقع السياسي المعاصر بالأنشطة العابرة لحدود الدول والتي تتسم بانها خارج نطاق السيطرة الفعلية لسلطات هذه الدول وتشمل هذه الأنشطة انشطة

اقتصادية وسياسية وإعلامية وثقافية ومعلوماتية كما أن بعض هذه الأنشطة غير مشروع كالجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والسلاح وغسل الأموال ودفن النفايات وغيرها هذه الأنشطة التي تمثل في واقع الأمر تحدياً لسلطات الدول كما انها تعد احد مصادر النزاعات المعاصرة في العلاقات الدولية الا ان الملاحظة الجديرة بالاهتمام تتمثل في انه يصعب التوصل الى حلول لمثل هذا النوع من النزاعات دون التوصل الى آليات للتعاون الدولي بشأنها .

**المتغير الخامس : ازدياد الوزن النسبي للعوامل الاقتصادية:**

كانت العوامل الاقتصادية من العوامل المهمة المؤثرة على العلاقات الدولية على مدى التاريخ الا ان الجديد في هذا الشأن هو ازدياد الوزن النسبي لهذه العوامل في سياق العلاقات الدولية المعاصرة بدرجة واضحة وبشكل غير مسبوق بحيث يصعب تحليل التفاعلات بين الدول في الواقع المعاصر سواء كانت تعاونية او صراعية دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد والعوامل الاقتصادية المحركة لها والمؤثرة فيها .

بل ان بعض الدراسات تتحدث اليوم عن دبلوماسية رجال الأعمال بوصفها احدى الأدوات المهمة في ادارة العلاقات بين الدول كما يمكن ان نشير في هذا الصدد الى ما يعرف بدبلوماسية التنمية والتي تدور في نطاق النشاط الخارجي للدول من اجل جذب الاستثمارات الخارجية والتكنولوجيا المتطورة ونظم الإدارة والتشغيل الحديثة الى الاقتصادات الوطنية والسعي المستمر لدول العالم المختلفة من اجل زيادة قدراتها التنافسية وتوظيف ما تتمتع به من مزايا نسبية في المجالات المختلفة.

ويمتد مجال تأثير العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية المعاصرة الى بعض المجالات التي كانت تعد من صميم الاختصاص الداخلي للدول فعلى سبيل المثال تتطلب العلاقات الدولية الاقتصادية التزام دول العالم بوضع مجموعة معينة من التشريعات تتضمن قواعد وأحكام قانونية نمطية أو شبه مشتركة بين

دول العالم ونشير في هذا الشأن الى النماذج التي وضعتها منظمة التجارة العالمية للتشريعات الاقتصادية التي يتعين على الدول ان تضعها لتنظيم الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة في اطار التزامها باتفاقية حرية التجارة العالمية .

**المتغير السادس : بروز أدوار الفاعلين الآخرين من غير الدول :**

من الظواهر المهمة في سياق العلاقات الدولية المعاصرة ظاهرة الفاعلين من غير الدول والتي تشمل الشركات عالمية النشاط والمنظمات الدولية والإقليمية وشبكات المنظمات الأهلية غير الحكومية العابرة للحدود وبعض هؤلاء الفاعلين يملكون من مصادر القوة والتأثير ما يفوق ما لدى بعض الدول بل ومجموعة من الدول وأكثر من هذا فإن بعضهم يستطيع ان يؤثر في الأوضاع الداخلية للدول من خلال ما يتخذه من قرارات وما يتبعه من سياسات لإدارة وتشغيل الشركة او المؤسسة التي يديرها وكلها أمور خارج نطاق السيطرة المباشرة للدول .

وفي هذا الإطار يمكن ان نشير الى ازدياد دور المنظمات الدولية والمتخصصة والإقليمية في نطاق التفاعلات الدولية المعاصرة سواء في مجال حل المنازعات الدولية او في نطاق محاولة إلزام الدول بالقواعد القانونية الدولية المنظمة لأنشطة معينة أو في اطار محاولة بعض الدول الكبرى فرض قيود او عقوبات على دول معينة . حقيقة ان بعض الدول الكبرى تسيء استخدام بعض هذه المنظمات من خلال ممارسة الضغوط الرامية الى توجيهها وجهة معينة بعيدة عن اعتبارات وقواعد القانون الدولي وأحكام الشرعية الدولية الا ان اتساع نطاق دور هذه المنظمات بحد ذاته له آثاره التراكمية المهمة بالنسبة لإدارة العلاقات بين الدول وتسييرها .

**المتغير السابع : حروب بلا نصر :**

الظاهرة السابعة الواضحة في سياق العلاقات الدولية المعاصرة تتمثل فيما نطلق عليه حروب بلا نصر فمعظم الحالات التي استخدمت فيها الأداة العسكرية لم

تستطع القوة المستخدمة لها ان تحسم الأمر بحيث تقضي على ارادة الطرف الآخر وتجبره على الاستسلام كما كان يحدث في المراحل التاريخية .

والمثير للانتباه في هذا المجال ان الحالات التي شهدت حروبا في الواقع المعاصر كانت بين اطرافا غير متكافئة على الإطلاق من حيث القدرة العسكرية الأمثلة الواضحة في هذا الشأن تتمثل في الحرب الأمريكية في افغانستان والعراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة .

إن هذه الظاهرة تعني ان نطاق تأثير القوة العسكرية مهما كانت طاقته التدميرية قد صار تأثيره محدودا بل ان ما يحققه من نتائج لا يتلاءم مع تكاليفه المادية والبشرية هذه بعض الظواهر الجديدة والمحورية في سياق العلاقات الدولية المعاصرة والتي يمكن من خلال ادراكها والاستناد اليه في التحليل التوصل الى تفسير للتفاعلات الدولية السريعة والمتلاحقة التي تجري امام اعيننا على الساحة الدولية ، ويكفى أن ندلل على ذلك بأن الغزو العدوانى الأنجلو أمريكى على العراق فى عام ٢٠٠٣ قد كبد الولايات المتحدة الأمريكية خسائر وصلت الى ٣ تريليون دولار بالإضافة الى الخسائر البشرية .

## خامساً : العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية[١] :

هناك عوامل كثيرة ومتنوعة تؤثر في العلاقات الدولية سواء سلبا أو إيجابا ضعفا أو قوة تطورا أو تخلفا نموا أو اضمحلالاً وهذه العوامل تتطور وتتغير وتتبدل مع مرور الأيام والأزمان فالعوامل التي كانت مؤثرة في الماضي لم تعد كذلك في الحاضر بل تقلص دورها وتراجع مركزها في التأثير ، ومن أبرز العوامل التي كانت مؤثرة في الماضي وتراجع دورها، الموقع الجغرافي، حيث كان يلعب دورا تقليديا في التأثير واستمر كذلك لفترات طويلة من الزمن ومازال ولكن بنسبة أقل، بالمقابل تقدم العامل الاقتصادي واحتل موقعا متقدما في التأثير على العلاقات

---

[١] حسين سينو ، العلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها ، متوافر علي الرابط التالي :
http://www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?22200-%D8%AD%.
أنظر أيضاً الي : **هايل عبد المولى طشطوش ، مقدمة في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية جامعة اليرموك /الأردن ، ٢٠١٠ ، ص١٧ – ٢٢ .**

بين الدول وبالتالي سنبدأ بشرحه الي جانب العوامل المؤثرة الأخري وذلك علي النحو التالي:

**١ – العوامل الاقتصادية:**

يعد الاقتصاد في الزمن الحاضر من العناصر الأكثر فاعلية والتأثير في مجال العلاقات الدولية لتأثيره المباشر على حياة الأفراد والمؤسسات بل والدول نفسها فالقوة الاقتصادية تعنى نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك فإن القدرة الاقتصادية تعني قابلية الدولة في إدامة الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء.

ومع ظهور مفهوم العولمة وتقلص المسافات بين الدول ازداد التبادل التجاري فيما بينها ونشط وذلك لعدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغ حجمها وقوتها واتساع مساحتها وتنوع مواردها أن تعلن الاكتفاء الذاتي أو أن لا تستورد أو تصدر شيئا من وإلى غيرها من الدول فالدول المنتجة تحتاج إلى أسواق مفتوحة لتصريف منتجاتها ليعود ذلك بالنفع عليها وعلى سكانها كذلك الدولة التي تحتاج السلع والخدمات لا بد لها من استيرادها، كذلك المواد الخام التي لا غنى لصناعتها عنها وخصوصا إذا لم تتوفر في أراضيها لذلك تنشأ حركة تجارية بين الدول من تلقاء ذاتها وهذه الحركة التجارية تضفي بظلالها على العلاقات الدولية فتجعل الدول توقع المعاهدات والاتفاقيات فيما بينها مما يعزز علاقاتها السياسية وبالتالي ينشط حركة العلاقات الدولية فيما بينها كجزء من المجتمع الدولي.

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار تقوم الدول العظمى والدول الكبري الصناعية بتقديم المساعدات والقروض للدول الفقيرة والنامية لمساعدتها في تنمية مجتمعاتها وصولا إلى تحسين نوعية حياة الإنسان في تلك الدول، وفي هذا المجال نشأت منظمات اقتصادية دولية مثل صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة تهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المحتاجة لها.

ومن أمثلة الدول التي تقدم المساعدات الاقتصادية الولايات المتحدة الأمريكية حيث تقدم القروض والمساعدات للدول المحتاجة من خلال وكالات ومنظمات متخصصة في هذا المجال ومنتشرة فروعها في مختلف أرجاء العالم.

أن هذه المساعدات لها تأثير كبير في إضفاء نوع من التأثير السياسي من قبل الدول المانحة على غيرها من الدول من أجل أن تحتل مكانة دولية مؤثرة سعيا لأن تكون عنصرً ا رئيسيا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية وهذا ما نشاهده من خلال المساعدات الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لكثير من دول العالم.

أن هذه المساعدات أيضا قد تأخذ أشكالاً متعددة غير التنمية مثل المساعدات العسكرية (أسلحة، معدات، ملابس، تجهيزات، اتصالات...الخ) .

وهذه المساعدات تستخدم للمحافظة على توازن القوي وتعزيز الأحلاف كذلك قد تأخذ شكل المساعدات الفنية حيث يتم إرسال الخبراء والفنيين لإنشاء وإدارة المشاريع التي تقام في الدول النامية.

وتستخدم المساعدات الاقتصادية كوسيلة للضغط والتأثير على الدول المحتاجة لها من خلال التهديد بقطع هذه المساعدات، وأيضا المقاطعة الاقتصادية، ومنع الاستيراد كذلك زيادة الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول المراد الضغط عليها حيث تغلق أسواقها أمام هذه البضائع مما ينعكس سلبا على الدول المصدرة.

ومن آثار الاعتماد على المساعدات الاقتصادية الخارجية هو أن تبقى هذه الدول واقعة تحت سيطرة الدول المانحة وزيادة تبعيتها لها مما يجعلها تحكم سيطرتها عليها عسكريا من خلال القواعد العسكرية تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية ذات المدي البعيد.

لذلك نجد أن العامل الاقتصادي مهم جدا ومؤثر في العلاقات الدولية وما شاهدناه من إحداث في العالم ورغبة الدول الكبري من السيطرة على منابع الطاقة ومصادرها دفعها وقد يدفعها مستقبلا لشن حروب شرسة وطاحنة وذات تأثير طويل المدي على الأمم والشعوب المتأثرة بها فالاقتصاد هو عصب الحياة وهو في زمن العولمة عصب الحياة السياسية وروح العلاقات الدولية.

**٢ – الموارد الأولية:**

إن الحصول علي هذه الموارد والسيطرة عليها ومنذ مرور المراحل التاريخية كان السبب الرئيسي من وراء حدوث الكثير من الحروب والصراعات بين وحدات النظام الدولي، وهذا ما دفع الكثير من الدول إلى احتلال الدول الأخرى التي تمتلك هذه الموارد وتاريخ البشرية حافل بالأمثلة.

ويرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصا إذا علمنا أن لا دولة مكتفية ذاتيا مهما بلغت مساحتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال.

ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمرارا للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول.

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة إلى هذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبري المالك لهذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبري والدول النامية.

وهناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية هو أن تكون الدولة مالكة هذه الموارد قادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسيا وإن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصبح وجودها وعدمه سيان كذلك فإن وجود

الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلا يجعله دائما محل أطماع من قبل الدول الكبري وقد تتعرض الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذا فشلت الدول المحتاجة لهذا العنصر أو المورد في تامين أنظمة موالية لها سياسيا واقتصاديا في تلك الدول وهذا ما نلاحظه من تاريخ العلاقات بين الدول العظمى كالولايات المتحدة والدول الكبري كبريطانيا وفرنسا من إقامة علاقات طيبة وودية مع دول الخليج العربي لامتلاكها مادة النفط المطلوبة وبشكل مهم لهذه الدول وما حروب الخليج المتوالية والرغبة في السيطرة على هذه المنطقة إلا خير دليل على ذلك.

**٣- العوامل الجغرافية :**

يقول المهتمون والدارسون للعلاقات الدولية بأن العلاقة بين السياسة والجغرافية هي علاقة وثيقة، حيث أن علم الجغرافيا هو ذلك العلم الذي يهتم ويدرس تأثير جغرافية الدولة وطبيعتها وظروفها على السياسة الدولية، وانطلاقاً من ذلك فإن دراسة علم الجغرافيا ومدى تأثيره على العلاقات الدولية يستوجب دراسة المواضيع التالية :

أ - **الموقع** : يتم دراسة موقع الدولة ونوعيته وموقعها اتجاه الدول المجاورة، وهذا يعني دراسة الموقع الفلكي للدولة " خطوط العرض والطول"، وكذلك نوعية الموقع أي موقع الدولة بالنسبة للماء واليابسة " الموقع البري والبحري" حيث أن الموقع يشجع على النشاط البري والبحري التجاري، فأن الموقع الجغرافي الممتاز لأي دولة يشجع التطور والنمو التجاري والسياحي فيها .

والموقع له أهمية كبري بالنسبة للدولة حيث أنه يجسد شخصيتها ويحدد اتجاهات سياستها فمثلا الدول التي لها سواحل وحدود بحرية وانفتاح باتجاه المياه تكون أكثر اتصالاً بالعالم وتتمتع بعلاقات تجارية وسياسية نشطة مع الدول الأخري وقد تنبهت الدول إلى مثل هذا الموضوع فحاولت باستمرار السيطرة على المياه والبحار من أجل استمرار تجارتها وبالتالي انعكاس ذلك على اقتصادها وقوتها ومكانتها الدولية.

أما الدول المغلقة (الحبيسة) والتي ليست لها حدود بحرية فهي واقعة في مأزق يشكل لها عبئا كبيرا ويحرمها من الاتصال مع دول العالم الأخر ولذلك فهي تسعى للحصول أو الوصول إلى أي منفذ يوصل إلى البحر ولذلك تجدها تركز في قوتها على القوات البرية والجوية مستعيضة عن حرمانها من البحر في حين أن الدول البحرية تركز في قوتها العسكرية والتجارية على بناء الأسطول البحري القوي وكذلك الأسطول التجاري الذي يخدم مصالحها بشكل أفضل.

ومن تأثيرات الموقع أيضا تأثيره على نوعية السكان حيث نجد أن سكان المناطق البحرية والساحلية يسعون ويعشقون التجارة والأسفار والحركة والتنقل وهذا كله يزيدهم معرفة وعلما وقدرة على التجارة وبالتالي ينعكس ذلك على نوعية حياتهم والنشاطات التي يمارسونها أو يرغبون بها ولذلك نجدهم لا يحبون العزلة والانطواء بل يسعون للبحث عن كل جديد، ومن الأمثلة على ذلك الفينيقيين اللذين اشتهروا بالتجارة والانفتاح على العالم.
ولا ننسى أهمية الموقع المتوسط على طرق التجارة حيث يلعب دورا استراتيجيا في التحكم في خطوط التنقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية ودائما تسعى الدول الكبري للسيطرة على الدول الواقعة في موقع قد يهدد حركتها البرية أو البحرية أو الجوية وسعت أيضا ليكون لها قواعد جوية أو بحرية أو برية في هذه الدول حتى لا تكون حجر عثرة في طريقها، ومن أمثلة المواقع المهمة في التاريخ هو الموقع المتوسط للوطن العربي الذي كان وما زال يربط الشرق بالغرب والشمال بالجنوب برا وبحرا وجوا رغم اكتشاف الممرات الهامة كراس الرجاء الصالح.

**ب – المساحة :**

تعد المساحة عاملاً مهماً من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية وذلك علي النحو التالي :

**أولاً :** تعطي المساحة الكبيرة الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم ,ولكن هذه المساحة إذا تناسبت مع عدد سكان كافي وشعب متحضر ومتطور فإنها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وزيادة هيبتها أمام العالم.

**ثانياً :** من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفياتيالسابق عمقاً دفاعياً لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفياتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية.

**ثالثاً :** تكون الدول صغيرة المساحة سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أرض الغير – إن كانت قوية– وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية.

**رابعاً :** يؤدي اتساع المساحة من الناحية الاقتصادية إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصا إذا أحسن استغلالها لهذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانه هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية.

**خامساً :** للمساحة الواسعة أيضاً جانب سلبي وخصوصاً إذا وجدت مساحات خالية من السكان مثل الصحاري والجبال الشاهقة فهذا يؤدي لقلة عدد السكان فيها أو انفصال مجموعات معينة فيها كونها بعيدة عن المركز ورغبتها بالاستقلال أو أن تصبح مراكز إزعاج للنظام الحاكم رغبة منها في الانفصال وكذلك فان التخلخل السكاني يجعلها عرضة لأطماع الدول وذلك لسهولة اقتطاع

أجزاء ذلك لأن إمكانيات الدفاع عن تلك الأجزاء تتضاءل ,ويدخل في موضوع المساحة أيضا موضوع آخر له تأثير كبير في وضع الدولة من الناحية الدولية ألا وهو موضوع الحدود.

**ج – الحدود:** هي التي تفصل دولة عن دولة أخرى، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تُمارس سيادتها وتطبيق قوانينها على أفرادها، وهذه الحدود إما أن تكون اصطناعية مثل " أسلاك شائكة، ستائر ترابية" ، أو تكون حدود طبيعية مثل الأنهار والبحار والصحاري .

وللحدود تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين.

كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين ,أما من الناحية العسكرية فان طول الحدود ينهك الخصم ويتطلب مهارة وقوة تحمل وإعداد هائلة من القوات لنشرها على هذه الحدود .

كذلك فإن الدول صاحبة الحدود الطويلة تحتاج إلى قوات حرس حدود بأعداد كبيرة لحماية حدودها ومنع الاختراقات التي قد تتعرض لها بكافة أشكالها وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً وعسكرياً لا يستهان به لمثل هذه الدول.

وللحدود تأثير كبير على العلاقات بين الدول من حيث أنها مصدر نزاع مستمر بين كثير من الدول ونزاعات الحدود معروفة تاريخيا حيث صنعتها الدول المستعمرة لخدمة مصالحها ودون النظر إلى ظروف السكان وأحوال المواطنين وعدم مراعاتها لموضوع الأثنيات واتصال الشعوب المجاورة بروابط النسب والقرابة والمصاهرة دافعها في ذلك هو مصالحها الاستعمارية.

**د – السكان :** أن السكان كان ومازال من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث أن العدد الكثيف من البشر في دولة ما يساعدها علي أمتلاك القوة العسكرية الكبيرة وكذلك يساعدها من الناحية الاقتصادية من خلال وفرة الأيدي

العاملة ووجود الكفاءات الكافية في جميع الاختصاصات، وكما يصعب علي الدول الأخرى السيطرة واستعمار دولة أخري تمتلك العدد الكبير من السكان.
فحجم السكان يلعب دورا كبيرا في ذلك حيث أن عدد السكان إذا كان كبيرا وترافق بعوامل أخري أهمها المستوي التعليمي والتقني الذي وصل له السكان والتماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق وسيادة التسامح بينهم والترابط الروحي والمعنوي فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا.
كذلك فإن عدد السكان إذا كان كثيفا مع مساحة صغيرة فإن ذلك يشكل عبئا كبيرا على هذه الدولة وخصوصا إذا ترافق ذلك مع تخلف اقتصادي واجتماعي وثقافي فإن ذلك يجعل الدولة في وضع لا تحسد عليه عالميا.
والشواهد كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر خاصة إذا عجزت الدولة عن توفير الغذاء لسكانها فقد تقوم بالاعتداء على أراضى الدول المجاورة وغزوات المغول والتتار كانت نتيجة الفقر وعجز الدولة عن توفير الغذاء لسكانها ,كذلك نجد في التاريخ الحديث أن اليابان مثلا دعت إلى زيادة النسل والتكاثر لتزيد حروبها وغزواتها للدول المجاورة وكذلك دول المحور شجعت سكانها على التكاثر لنفس السبب قبل الحرب العالمية الثانية ,ولا ننسى النمو السكاني وأثره على قوة الدول حيث أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرات الدولة البشرية والاقتصادية وله آثار عسكرية وجيوبولوتيكية تنعكس على قوة الدولة حيث أن بعض الدول تشجع سكانها على النسل والإنجاب وتقدم لهم الجوائز التشجيعية مثل فرنسا وبعض دول أوروبا الشرقية حيث أن هذه الدول تدرك أن انتقال هذه الفئات من الأطفال إلى مرحلة الشباب يرفدها بالقدرات البشرية اللازمة لها خصوصا الدول الصناعية ذات المساحة الواسعة كالولايات المتحدة واستراليا.

٥ – **العامل التكنولوجي** : ساهم التقدم التكنولوجي كثيراً في تعميق العلاقات

الدولية، ولم يقتصر اثر هذا التقدم التقني والتقدم العلمي على القوة العسكرية واساليب الحرب بل شمل ايضا الدبلوماسية والدعاية والتدخل في الشؤون الداخلية بطرق غير مباشرة ، فالدبلوماسية التقليدية لم تعد مهمة نشطة كما كانت قبل تقدم طرق المواصلات وسبل الاتصال ، وبذلك انتقلت المهمة في جوهرها من الدبلوماسيين الى صناع القرار والمسؤولين عبر المحافل الدولية والقاءات السياسية بين المسؤولين باستمرار .

كما ن الدول المتقدمة اخذت تعمد التقنية كأسلوب لخلق معتقدات وانطباعات بين شعوب الدول المختلفة وذلك بإيصال معلومات وحقائق حية من قضايا سياسة اجتماعية واقتصادية لم يكن في السابق من الممكن التحدث بها مباشرة الى الشعوب ، فأجهزة البث الاذاعي والتليفزيوني تصل الى الشعوب رغم أنف الحكومات وبذلك تؤثر الدول على اراء قطاعات كبيرة من شعوب أعدائها وحلفائها ، وبذلك تسعى وسائل الاعلام الى خلق هوة بين نظام الحكم وبين الجماهير تؤدي الى الاطاحة به .

وعلى الرغم من أن التقدم العلمي والتقني يمتاز بسرعة الانتشار الا ان هنالك معوقات تحول دون تمكن غالبية دول العالم من الدخول الى عصر التقنية المتقدمة بسبب الاوضاع الاقتصادية المختلفة المتمثلة بندرة الاموال وانخفاض مستوى المعيشة والتبعية الاقتصادية والاعتماد على مورد اقتصادي واحد وندرة الايدي العاملة الماهرة والتأخر السياسي في الانظمة كلها تقف امام تقدم دول العالم الثالث لذا ستبقى تعاني من التخلف التقني لمدة زمنية وهذا بدوره يجعل علاقاتها الدولية عرضة للتأثير بالاعتبارات التقنية ، كما تؤثر التقنية على كثير من المشاكل الدولية التي تجابه البشرية في وقتنا الحاضر فمسألة التضخم السكاني وشحة المواد الاولية والطاقة وعجز الانتاج الزراعي كلها قضايا لا تشجع على استتباب الاستقرار في النظام التجاري العالمي ولا تقلل احتمال التوتر بين الدول المتاخمة.

٦ – **العامل العسكري:** لا يمكن فصل القدرات العسكرية عن السياسات الخارجية

وتسعى الدول الى تعزيز تأثيرها في العلاقات الدولية من خلال الاستراتيجية التي تتبناها الدولة وتتباين الدول في المستوى العسكري الذي تستطيع صيانته نسبياً في العلاقات الدولية ، ومع تقدم المواصلات والتجارة والصناعة اصبحت القاعدة الاقتصادية لها الدور الحاسم في تحديد القدرات العسكرية الكامنة والفعلية لأية دولة .

فالدول الاستعمارية تحرص على الحفاظ على قدراتها العسكرية من اجل الدفاع عن مصالحها الاستعمارية المتناثرة وهكذا كان دور البحرية البريطانية يلجا الى سياسة الحصار الاقتصادي بواسطة اساطيلها وحماية المواصلات في اسيا وافريقيا والسيطرة بالقوة العسكرية على المواقع الاستراتيجية الهامة . وهكذا عاشت اوروبا مرحلة تسابق في التسلح انتظمت فيها الدول الاوربية كل حسب القاعدة الاقتصادية التي يستند اليها التسلح والمهام المناطة به .

وليس من الضروري ان تلجا الدول الى القوة العسكرية في تعاملها مع غيرها من اجل تحقيق أغراضها ، ان الحرب هي اخر صيغة من صيغ الافادة من القوة العسكرية ، فهناك اساليب اخرى تسبق الحرب ومنها التهديد والاغراء بالحماية ، وليس بوسع الدولة ان تنفذ تهديدها مالم تكن لديها قدرة على ذلك لذا فان الدول الضعيفة عسكرياً لن تلجا باستعمال القوة العسكرية .

وتخصص الدول حصة كبيرة من دخلها الوطني للأغراض العسكرية وعلى الرغم من اتفاقيات نزع السلاح والوفاق الدولي فان معدل النفقات على الاسلحة تزداد باطراد ، وتشكل هذه الظاهرة عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني للدول ، كما انها سببت في زيادة التوتر في العلاقات الدولية وارباك الاقتصاد العالمي ، كما ان التفاوت بين الدول في المجال العسكري اصبح شاسعاً .

وتعتمد استراتيجية الدولة على قدرتها العسكرية فالدولة ذات القدرات العسكرية قادرة على ان تحمل المسؤولية العالمية فقد كانت بريطانيا تمارس استراتيجية عالمية حتى الحرب العالمية الثانية بعد ذلك تولت الولايات المتحدة هذه المهمة بينما اقتصر الاتحاد السوفيتي السابق على شرق أوروبا ، لكن بعد تطور القدرات

العسكرية السوفيتية خاصة الصواريخ العابرة للقارات اخذ يمارس استراتيجية عالمية بالوقت الذي تقلصت فيه استراتيجية كل من بريطانيا وفرنساً ، ولكن الدول الضعيفة تعوض ضعفها في القوة العسكرية عن طريق الاحلاف لصد قوة عسكرية تتطلع الى استغلال قدراتها العسكرية .

وعلى دول العالم الثالث ان تبحث عن طريق للتخلص من النزعة العسكرية في الدول الاستعمارية والحركات العنصرية والتوسعية لان التاريخ يكشف لنا اتساع ظاهرة التدخل العسكري او التهديد باستخدام القوة العسكرية وتمارس الدول الكبرى هذه السياسة بصورة مباشرة او غير مباشرة فاحتلال القوات الامريكية العراق وافغانستان في القرن الحادي والعشرين انما هو تدخل عسكري سافر وجد له غطاً وذريعة ، وهكذا فان العامل العسكري يؤثر في العلاقات الدولية بصورة مباشرة وان نتائجه تعتمد على مدى قابلية استخدامه في الدول ، ولكن قيمة العامل العسكري لن تبرز من غير التضافر مع بقية العوامل الاخرى .

٧ – **تأثير صُناع القرار في العلاقات الدولية :** إن صُناع القرار في الدول يلعبون الدور البارز في العلاقات الدولية وهذه العلاقات تتُأثر بالكثير من العوامل ومنها تلك الخصائص التي يتميز بها صانع القرار، من التجارب التي خاضها وعايشها هذا الشخص ومن خلال درجة ثقافته والمهارة التي يتمتع بها صانع القرار ، حيث أن صانع القرار عندما يواجه حدث دولي فأن تفاعله مع هذا الحدث يكون نتيجة تجاربه السابقة، حتى أن الوضع الداخلي يؤثر على مدى تأثر صانع القرار، ونوعية نظام الحكم تلعب دور في هذه العلاقات من الاستبدادية والديمقراطية.

## سادساً : آفاق العلاقات الدولية[١] :

التنبؤ بالتطورات العالمية صعب جداً، وأصعب بكثير من التنبؤ في مجال غزو الفضاء وانتقال البشر إلى الكواكب الأخرى، ومع ذلك فقد حاول البعض وضع سيناريوهات ممكنة للمستقبل منطلقين من حقائق العصر، ومنها :

١ – انفراد الولايات المتحدة الأمريكية في مساعيها لفرض هيمنتها على العالم خلال السنوات القادمة. لأن هذه الدولة مستمرة في المضي على طريق زيادة الهوة بينها وبين المجتمع الدولي في مجالات العلاقات المالية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والسياسية والعسكرية وغيرها من المجالات.

٢ – العولمة في ظروف نظام القطب الواحد تضيق على الدول المستقلة الكبرى الأخرى، ولا تدعها تسلم بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم في ظل العولمة. ولا يستبعد أن واشنطن كقائد عالمي ستقوم بتنفيذ خطط استراتيجية لإضعاف أو إنهاك تلك الدول، وظهرت ملامح تلك الخطط مع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية** التي بدأت حتى قبل تسلم أوباما للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣– يتوقع البعض أن تملك الصين أكبر اقتصاد عالمي حتى عام ٢٠٢٠، وليشيروا إلى أن هذا لا يعني وزنها العسكري والسياسي بل وبمستوى الحياة في الصين نفسها الذي سيتفوق على نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وأن الصين لن تترك واشنطن تتحكم بالعالم لوحدها. وأن الهند بسكانها الـ ١.٢ مليار نسمة ستصبح الدولة الرابعة في عالم الاقتصاد. ووفق توقعات البنك الدولي، ستبقى ثلاث دول غربية هي: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والبرازيل؛ ضمن الدول العشر الأكثر تطوراً اقتصادياً في العالم حتى عام ٢٠٢٠ والسبع الباقية منها في آسيا.

---

[١] **محمد البخاري ، آفاق العلاقات الدولية ،**
**https://www.facebook.com/DrMOFA/posts/518735208157915**

** في سبتمبر ٢٠٠٨ بدأت أزمة مالية عالمية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة١٩٢٩م، ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام ٢٠٠٨م إلى ١٩ بنكاً، كما توقع آنذاك المزيد من الانهيارات الجديدة بين البنوك الأمريكية البالغ عددها ٨٤٠٠ بنكاً.

٤- تغير مفهوم قوة الدولة من الاعتماد على القوة العسكرية إلى الاعتماد على تطوير الموارد البشرية والمالية والاقتصادية والمعلوماتية والفكرية للدولة. وتبدل دور اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية من التحالفات والاتحادات العسكرية والسياسية، إلى التحالفات والاتحادات التجارية والاقتصادية الإقليمية، والدولية مثال: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي، والرابطة الاقتصادية "أوروآسيا"، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجلس تعاون دول الخليج العربية، وغيرها لتبقى في مقدمتها مجموعة دول الثمانية الكبرى، وهو ما يعني تحول السياسة العالمية والدبلوماسية نحو الاقتصاد .

٥- أدت العولمة إلى ارتفاع نسبة الوعي القومي بين سكان الكرة الأرضية. وبعد أن كان عدد الدول المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية ٥٠ دولة، نرى أن منظمة الأمم المتحدة تضم في عضويتها الآن نحو ٢٠٠ دولة، مع إمكانية زيادة هذا العدد خلال السنوات القادمة، بسبب وجود أقليات عرقية في أكثر من ١٠٠ دولة يزيد عدد أفرادها عن المليون نسمة، مع إمكانية انهيار تلك الدول وانقسامها إلى دول مستقلة، كما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق الذي انقسم إلى خمسة عشر دولة مستقلة، ويوغوسلافيا التي انقسمت إلى عدة دول ولم يزل الصراع قائماً بينها حتى الآن، وتشيكوسلوفاكيا التي انقسمت سلمياً إلى دولتين مستقلتين، وإثيوبيا التي انقسمت بعد صراع طويل إلى دولتين مستقلتين، والسودان التي انقسمت إلى دولتين بعد حرب أهلية طويلة. وفي أحسن الظروف يمكن قيام فيدراليات شبه مستقلة ذاتياً في بعض الدول متعددة القوميات، وهو ما تسعى إليه الدول العظمى وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر، على مثال الحالة العراقية، والحالة الروسية ، والحالة السورية ، وغيرها.

٦- غيرت العولمة جوهر العلاقات الدولية وأفضلياتها، ووسعت من إمكانيات العمل المشترك لمختلف الدول، وفتحت الآفاق أمام المجتمع الدولي لتعاون متعدد الأطراف . وأبرزت وزن الدبلوماسية الاقتصادية، التي رافقتها الدبلوماسية البيئية، مع ازدياد أهمية الدبلوماسية الشعبية، ودبلوماسية التنمية لحل مشاكل

دول الجنوب الفقيرة. الأمر الذي يدعو العالم اليوم إلى تشكيل منظومة عالمية لمواجهة التهديدات والأخطار الجديدة، الناتجة عن العولمة في القرن الحادي والعشرين. التي وضعت معظم الدول العربية أمام تحديات لم تكن تتوقعها وتهدد أمنها ومصيرها ووحدة أراضيها. وأصبح من الضروري التصدي لها بدأ من ساحة التبادل الإعلامي الدولي الذي تفتقر لها معظم الدول العربية وعجزت جامعة الدول العربية رغم المحاولات الكثيرة عن تأسيس إعلام خارجي عربي موحد يتصدى للهجمات الإعلامية التي تتعرض لها الأمة العربية ويشرح القضايا والمواقف العربية أكثر مما هو حاصل اليوم على الساحتين المحلية والإقليمية والدولية.

## سابعاً : النظام الإقليمي العربي والعلاقات الدولية[١]

تمر منطقة الشرق الأوسط بمرحلة تاريخية تنطوي على تغييرات عنيفة ودرامية لأسس ومقومات هذه المنطقة، التي كانت قد قامت واستقرت وجرت على أساسها تفاعلات الحياة فيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى. ومن المرجّح أن تقلصات المخاض التي تجري حاليا، خصوصا منذ فشل ثورات الربيع العربي في بناء نظم ديمقراطية، وإقامة قواعد للعدالة والتنمية المستدامة، سوف تؤدي إلى تغييرات واسعة النطاق في ملامح المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وقد بات من المؤكد أن الحدود السياسية لعدد من دول المنطقة أصبحت قابلة للتعديل مع انهيار الدولة في بلدان مثل سوريا وليبيا واليمن وفشل الدولة في معظم البلدان العربية في المنطقة وزيادة حجم وفاعلية النفوذ الإقليمي للدول غير العربية في التفاعلات الداخلية في المنطقة، ووجود الولايات المتحدة كقيادة عملية بقوة الأمر الواقع لعمليات التدخل العسكري المباشر على المستوى الإقليمي.

[١] إبراهيم نوّار ، محدّدات التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي: مصادر القوة وثقوب العجز ،متوافر علي الرابط التالي :http://www.acrseg.org/38097

يضاف إلى ذلك، لجوء الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلنطي إلى فرض قيود فعلية على استخدام السلاح الأمريكي خارج حدود الدول العربية المشترية له، أو بمعنى آخر اشتراط استخدام السلاح الأمريكي لأغراض دفاعية فقط في داخل الحدود وليس فيما وراءها، والحيلولة دون استخدام الدول المشترية للأسلحة الأمريكية في عمليات يتم تصنيفها على أنها "عمليات هجومية" فيما وراء الحدود.

وقد بانت فاعلية هذا الشرط بشكل خاص في وقف محاولة مصر شن غارات جوية على معاقل الجماعات الإرهابية المتطرفة دينيًا في ليبيا بعد أن قامت طائرات مصرية بمشاركة مع طائرات من دولة الإمارات العربية المتحدة في شن غارات على مواقع للجماعات المتمردة في ليبيا.

وكان المثال الثاني للتدخل الأمريكي ضد استخدام القوة العسكرية العربية في عمليات وراء الحدود هو ذلك المتعلق بعملية "عاصفة الحزم"، على الرغم من المساعدات اللوجيستية والمعلوماتية التي قدمتها الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية.

وقد سجلت الولايات المتحدة في قمة كامب ديفيد الأمريكية–الخليجية اعتراضها على العمليات العسكرية الهجومية على اليمن لقوات التحالف العربي بقيادة السعودية. وقادت الولايات المتحدة حملة ضغط منظمة على السعودية لوقف "عاصفة الحزم" وهو ما أسفر فعليا، قبل انعقاد قمة كامب ديفيد في مايو ٢٠١٥، عن وقف العمليات العسكرية رسميا وتغيير اسم العملية إلى "إعادة الأمل" وتأكيد المضمون السياسي والإنساني لعملية "إعادة الأمل" على حساب المضمون العسكري لعملية "عاصفة الحزم".

لقد أظهر التدخل الأمريكي في حالتي الدور المصري في ليبيا والدور السعودي في اليمن، أن واشنطن تطبق مبدأ "تقييد التحرك العسكري الإقليمي" للدول العربية منفردة، وإلزام هذه الدول بالتعاون والمشاركة مع الولايات المتحدة في عملياتها العسكرية الإقليمية مثل "الحرب على داعش" في سوريا.

بمعنى آخر فإن الولايات المتحدة قررت حصر استخدام القوة العسكرية العربية في داخل حدود كل دولة فقط. وهذا المبدأ من شأنه أن يضع علامة استفهام كبيرة على محاولة تأسيس قوة عسكرية عربية مشتركة للتدخل فيما وراء الحدود ومكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي.

## العوامل المؤثرة في النظام الإقليمي العربي :

**يخضع نمط التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط لسيطرة عدة عوامل هي:**

١- فشل الدولة في العالم العربي بشكل عام وانهيارها تماما في عدد من البلدان الرئيسية التي كانت تقوم بدور مؤثر في النظام الإقليمي العربي السابق لقيام ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١. وتبدو ملامح فشل الدولة العربية في ثلاث ظواهر رئيسية.

**الظاهرة الأولى هي:** عجز الدولة عن حماية وحدة أراضيها ونقصان ممارسة سلطات السيادة داخل الإقليم بأكمله، وهو ما يبدو جليا في سوريا وليبيا واليمن والعراق.

**الظاهرة الثانية :** فهي عجز الدولة عن فرض القانون والنظام في كل الإقليم الذي تتكون منه الدولة، وهو ما أدى إلى انتشار ظاهرة الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتفاوت من دولة إلى أخرى في المنطقة.

**الظاهرة الثالثة :** فهي تتعلق في انهيار الحق الحصري للدولة في ملكية السلاح، وإنشاء القوات العسكرية أو شبه العسكرية. ويبدو هذا جليا في الصومال وفي لبنان وفي العراق وسوريا واليمن وليبيا.

٢- زيادة فاعلية ونفوذ الأدوار غير العربية في التفاعلات داخل المنطقة على حساب الدور العربي. وفي هذا السياق فقد تحولت جامعة الدول العربية إلى قزم أو إلى مجرد شبح لا قيمة له في التفاعلات الإقليمية بسبب العجز الذي تعاني منه الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

وفي هذا السياق نرى أنه قد تم تهميش الدور العربي إلى أدنى حد في التفاعلات السياسية داخل العراق، وإخضاع الدور العربي في سوريا لقيادة الولايات المتحدة

الأمريكية وفي ليبيا والقرن الأفريقي لحلف شمال الأطلنطي وإيطاليا. إن إسرائيل وتركيا وإيران إلى جانب الولايات المتحدة وحلف الأطلنطي هي التي تلعب الدور الفاعل والمؤثر في التفاعلات الإقليمية داخل منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية التي كانت تلعب دورا قياديا فيما مضى.

٣- زيادة فاعلية وقوة المنظمات والجماعات غير الحكومية المسلحة وغير المسلحة التي تم تصنيعها بعناية منذ بدايات القرن الحالي على حساب قوة الدولة الرسمية في الدول العربية بشكل عام. ونتيجة للانهيار المفاجئ والحاد الذي تعرضت له الدولة في الدول العربية التي شهدت انفجار ثورات الربيع العربي، فقد استطاعت الجماعات غير الحكومية السياسية المنظمة أن تقوم بسرعة بعملية ملء الفراغ السياسي الناشئ عن انهيار الدولة بمكوناتها الأمنية والسياسية. ثم أدت التفاعلات السياسية اللاحقة إلى بروز القوة المنظمة للجماعات غير الحكومية المسلحة، والتي بلغت أقصى تجلياتها في ظهور قوة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) وتمدد هذا التنظيم من منطقة ظهوره الأصلية إلى مناطق الصراع السياسي الأخرى في شمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية ومصر.

٤- أصبحت الجماعات غير الحكومية السياسية والمسلحة لاعبا رئيسيا في عملية التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وسوف تسهم هذه الجماعات في تشكيل صورة الشرق الأوسط الجديد حيث أصبحت طرفا رئيسيا من أطراف الصراع التي يستحيل على أي عملية سياسية أن تتجاهلها، وخير مثال على ذلك جبهة النصرة في سوريا وفجر الإسلام في ليبيا وأنصار الله (الحوثيون) في اليمن.

٥- حظر استخدام القوة العسكرية للدولة خارج حدودها، وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تقييد حركة القوة العسكرية للدول العربية فيما وراء حدود كل منها، وعدم السماح لاستمرار أي تحالف عسكري إقليمي خارج نطاق المظلة العسكرية الأمريكية.

ويرتبط هذا المبدأ بميزان مختل في تحديد العدو المستهدف لأي عملية عسكرية. فالولايات المتحدة تقود تحالفا دوليا للحرب على داعش في العراق وفي سوريا، ولكنها تمانع في المشاركة في تحالف عسكري للحرب على داعش في سيناء أو في ليبيا أو في غيرها من المناطق التي تظهر فيها داعش لقوة قتالية رئيسية. وهي لا ترفض المشاركة في الحرب على داعش خارج العراق وسورية فقط وإنما هي تعارض أي عمل عسكري تقوم به دولة عربية خارج حدودها.

وهي إذ تفرض هذا المبدأ على الدول العربية، فإنها لا تتدخل ضد عمليات استخدام القوة فيما وراء الحدود التي تقوم بها دول مثل إسرائيل في فلسطين وسوريا ولبنان، أو التي تقوم بها إيران في العراق أو التي تقوم بها تركيا في سوريا.

لقد فرضت الولايات المتحدة مبدأ "حظر استخدام القوة العسكرية فيما وراء الحدود" على الدول العربية فقط، خصوصا على مصر عندما حاولت ممارسة دور عسكري في ليبيا وعلى السعودية عندما شنت بالتحالف مع دول عربية أخرى عملية "عاصفة الحزم" في اليمن.

وهناك أربعة أركان تتمثل في : فشل الدولة العربية إلى حد الانهيار، وزيادة فاعلية أدوار الدول غير العربية على حساب الدور العربي، وظهور قوة منظمات وجماعات غير حكومية سياسية ومسلحة تنافس الدولة وتنازعها ممارسة سلطات السيادة وقيام الولايات المتحدة بفرض قيود إلى درجة الحظر على استخدام القوات المسلحة للدولة العربية خارج نطاق حدودها خصوصا فيما يتعلق باستخدام الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، هذه الأركان الأربعة هي التي ستشكل في السنوات القليلة المقبلة مقومات ومحددات التفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد دخلنا فعليا إلى عصر أفول الدولة العربية التقليدية التي نشأت بحدودها السياسية وطبيعة أنظمتها الحاكمة منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الآن.

إن هذه المقومات الأربعة الحاكمة لما عداها من مقومات التفاعل الإقليمي ستؤثر بأشكال مباشرة وغير مباشرة على توازنات القوة بالمعنى الشامل للكلمة، وعدم اقتصارها على التوازن العسكري فقط خلال السنوات المقبلة.

وهذا يدعونا إلى إعادة تأمل عناصر ومقومات القوة في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة رسم مسارات أو سيناريوهات تقريبية للمستقبل القريب (٣ إلى ٥ سنوات) بغرض استعراض خريطة مكونات التفاعلات الإقليمية الحالية والمقبلة، وتحديد ما فيها من مصادر القوة ومن ثقوب العجز.

**المحددات التي تحكم توازنات القوى في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر:**

**أولا: تحديد النطاق الجغرافي :**

فيما يتعلق بتعريف المنطقة وترسيم حدودها، فإننا سنتعامل مع القوى الأكثر نشاطا في تشغيل التفاعلات في المنطقة الممتدة من شرق البحر المتوسط إلى الخليج العربي، والمنطقة الممتدة من الخليج العربي إلى شمال أفريقيا حتى شواطئها مع المحيط الأطلنطي. ولكننا سنضم إليها أيضا منطقة القرن الأفريقي الكبير الممتدة من ليبيا إلى إثيوبيا، نظرا لأن هذه المنطقة، خصوصا إثيوبيا والصومال سوف تلعب دورا مهما في تشكيل اتجاهات التفاعلات في كل من شمال شرق القارة الأفريقية، حيث توجد مصر والسودان وليبيا، وفي جنوب غرب قارة آسيا حيث توجد دول شبه الجزيرة العربية. وقد أظهرت حرب اليمن كيف أن دولا مثل جيبوتي والصومال يمكن أن تلعب دورا محوريا في التطورات داخل شبه الجزيرة العربية، كما أظهرت أزمة سد النهضة كيف أن إثيوبيا يمكن أن تتحول بسرعة إلى لاعب سياسي مؤثر في صنع اتجاهات السياسة المصرية الداخلية والخارجية.

ويجب أن نشير هنا إلى أن التطورات التكنولوجية السريعة في وسائل الاتصالات (الهواتف الخلوية والإنترنيت والأقمار الفضائية) وفي التكنولوجيا العسكرية وخصوصا الجيل الجديد من الأسلحة العابرة للقارات الموجهة عن بعد، من شأنها أن تعظم من شأن العوامل "الحركية الفاعلة" التي تجسدها القدرة الهائلة على

الاتصال السريع والتأثير عبر الحدود، على العوامل "الجغرافية الجامدة" التي تجسدها الحقائق الجغرافية الجامدة والمسافات بين البلدان.

وعلى الرغم من أن غلبة العوامل الحركية الديناميكية على العوامل الجغرافية الجامدة الساكنة يمكن أن يدفعنا إلى القول بـ "نهاية الجغرافيا"، فإننا من النواحي التاريخية والسياسية والثقافية والجغرافية لا نستطيع تجاهل ميراث ألاف السنين من الحضارة والتفاعلات التي صنعها البشر من خلال تفاعلهم في مجتمعات قريبة من بعضها بعضًا جغرافيا.

وهذا على وجه التحديد ما يمنح "الشرق الأوسط" طابعه الخاص. فتلك المنطقة التي تتألف أساسا من دول عربية وإسلامية يوجد أيضا في داخلها دول وقوميات تختلف عن ذلك. فهناك دول مثل إسرائيل وإثيوبيا، وهناك قوميات مثل الفرس والأكراد والآشوريين والأرمن والأفارقة والأمازيغ.

ولا يزال الموقع الذي تحتله المنطقة التي تعيش فيها شعوب مختلفة تتمتع بأهمية استراتيجية متميزة على الرغم من كل التطورات في وسائل الاتصالات ونوعية الأسلحة الإستراتيجية.

وعلى الرغم من أن مقابض القوة قد تتغير في عصور مختلفة، فإن نمط التفاعلات التاريخية يكشف النقاب دائما عن تلك القوى التي تمسك بموازين القوى ويصعب تجاهلها في التحليل. وفي هذا السياق، فإن "مقابض القوة" في منطقة الشرق الأوسط في العصر الذي نعيشه تشمل بالضرورة البلدان التالية: مصر والسعودية وإسرائيل وإيران وتركيا وإثيوبيا .

ومع ذلك فستظل هناك منطقة تفاعلات متوسطة القوة إلى ضعيفة في تلك المنطقة التي تتمثل في غرب شمال أفريقيا، وهي منطقة تميل التفاعلات فيها بصورة متزايدة إلى التركز في العلاقة مع منطقة شمال البحر المتوسط أو جنوب أوربا.

**ثانيا: طبيعة القيود والمحددات الراهنة :**

هناك عدد من القيود والمحددات التي تلعب دورا جوهريا في تشكيل ملامح التوازنات الراهنة في الشرق الأوسط وهي على النحو التالي:

١- تمر الدول العربية بمرحلة انتقالية صعبة بعد عقود طويلة من الجمود السياسي. وبسبب نقص الثقة العميق والذي يصل إلى درجة فقدان الثقة في النخب أو الأسر الحاكمة في الدول العربية، فإن هناك حالة من التفسخ السياسي، الأمر الذي يجعل الإصلاح أكثر صعوبة. وقد أظهرت تجربة السنوات الماضية منذ اندلاع ثورات الربيع العربي وما تلاها من اضطرابات، أن الشعوب راحت تتفنن في ابتزاز النخب والأسر الحاكمة، وأن الأخيرة لجأت في المقابل للرد بخلطة سياسية واقتصادية تتكون من محاولة امتصاص الغضب بحلول قصيرة الأجل ترضى الشعوب الغاضبة، والاستمرار في السياسات القديمة الفاسدة كطريق للحكم وللإدارة على المدى الطويل.

هذا الوضع ينتج حالة كئيبة من عدم اليقين بشأن المستقبل تتضمن الملامح التالية: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضياع فرص حقيقية للنمو مقابل مكاسب مؤقتة قصيرة الأجل، ضعف ثقة المجتمع الدولي بما في ذلك المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والمالية. هذه السياسات التي تم تبنيها خصوصا في مصر وتونس أدت بالاقتصاد إما إلى مزيد من التدهور أو إلى تعافٍ وقتي مترنح وهو ما أنتج المزيد من الإحباط الاجتماعي، خصوصا بين الشباب.

٢- لا يزال الاستقطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي الرئيسي في المجتمعات العربية قيد التحول هو بين قوى الاستبداد الديني، ممثلة في الإخوان المسلمين والجماعات السلفية من ناحية وبين تحالف القوى العسكرية ورجال الأعمال والبيروقراطية القديمة في جهاز الدولة في الناحية المقابلة. ولم تستطع القوى المدنية الديمقراطية طوال السنوات التالية للثورة أن تثبت قدرتها على قيادة الفعل السياسي أو التحول إلى مركز استقطاب حقيقي في عملية التغيير.

لقد حصرت القوى السياسية المدنية دورها في إطار "الاحتجاج السياسي" وهو دور يعجبها وتزهو به، وفشلت هذه القوى في أن تتحول من "الاحتجاج" إلى "البناء السياسي الإيجابي" والانخراط بقوة في عملية التغيير من خلال لعب دور قيادي في العملية السياسية.

إن شيخوخة وفساد الأحزاب المدنية وخضوعها لسطوة رجال الأعمال وتغلغل أجهزة الأمن السياسي القديمة داخل بنيتها القيادية يفقدها المؤهلات العملية للقيادة والمشاركة السياسية الحقيقية في عملية التغيير.

وطالما ظلت هذه هي حال العملية السياسية، وطالما استمر الإستقطاب السياسي الحقيقي محصورا بين قوى الاستبداد الديني وبين تحالف الدولة القديمة ورجال الأعمال، سواء كان ذلك من خلف واجهة عسكرية أم دونها، فإن عملية الانتقال السياسي نحو الديمقراطية في البلدان العربية ستتعثر وستطول وسيشوبها الغموض وعدم اليقين.

إن هذا يعني عند ترجمته إلى معادلات القوة الإقليمية، استمرار حال الضعف والهزال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العالم العربي، وضعف قدرة الدول العربية على المقاومة ومواجهة التحديات والإخطار الخارجية، سواء من داخل الإقليم أو من خارجه.

٣- حول الدول غير العربية في الشرق الأوسط من مراحل عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني إلى مراحل "اليقين" بشأن الأمن والاستقرار والنمو. وعلى الرغم من تفاوت درجات اليقين بين دول مثل إسرائيل (أعلى درجات اليقين) وإيران وتركيا، التي تتمتع بدرجة يقين أقل نظرا لتفاوت علاقاتها بالنظام الدولي واختلاف درجة نموها السياسي واستقرارها، وكذلك معدلات نموها وعلاقتها بالاقتصاد العالمي. هناك إذن انقسام واضح من حيث درجة "اليقين" في الشرق الأوسط، بين الدول العربية التي تنخفض فيها معدلات اليقين والدول غير العربية التي تتمتع بمؤشرات "يقين" أقوى سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

٤- فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية، فإنها تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين، المجموعة الأولى هي المتغيرات الاقتصادية الأساسية التي تشمل الموقع والمساحة والموارد الطبيعية وحجم السكان والناتج القومي بمكوناته المختلفة. أما المجموعة الثانية فهي المتغيرات الاقتصادية النوعية التي تشمل نوعية السياسة الاقتصادية ودرجة تعليم وكفاءة القوى البشرية وإنتاجية العمل ورأس المالي ومستوى التجديد التكنولوجي في الاقتصاد ودرجة الاندماج في الاقتصاد العالمي ومستوى هذا الاندماج من حيث ارتباطه بالحلقات العليا أو الدنيا من الإنتاج وغيرها من المتغيرات التي تستخدم في تشغيل المتغيرات الأساسية وتؤدي إما إلى تعظيم قيمة استخدام هذه الموارد أو إلى إحباطها. وترتبط المجموعتان، خصوصا المتغيرات النوعية المرنة بدرجة كفاءة النظام المؤسسي، من حيث سيادة القانون ونوعية البيروقراطية في الأجهزة الإدارية للدولة وأنظمة الشفافية ومكافحة الفساد.

٥- تتمتع الدول غير العربية بظاهرة ما يمكن تسميه "فائض القوة" في مقابل حالة "عجز القوة" التي تعاني منها الدول العربية الرئيسية. وقد استفادت الدول ذات القوة الفائضة من حالة الضعف وعجز القوة في الدول المجاورة إلى حدود كبيرة في السنوات الأخيرة. وظهر هذا بوضوح في سعي الدول ذات "فائض القوة" إلى طلب النفوذ وإلى التوسع الإقليمي على حساب دول العجز. وفي هذا السياق وجدت إيران مجالا فسيحا لنفوذها في العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والبحرين واليمن. كذلك فإن تركيا أيضا سعت إلى طلب زيادة نفوذها في سوريا وفي العراق وتوسيع نطاق مصالحها في الدول العربية خصوصا دول شمال أفريقيا. وبالنظر إلى تعقيدات الوضع الحالي على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، فإن فائض القوة لدى إسرائيل وإيران وتركيا، يمنح الدول غير العربية في المنطقة ميزة إقليمية على حساب الدول العربية التي تعاني من عجز متزايد في قوتها. وفي حال إثيوبيا، فإن تلك الدولة الأفريقية المحورية تمكنت أخيرا من وضع قدميها على بداية الطريق إلى تحقيق نمو سريع مقارنة مع جيرانها. كما تمكنت في الوقت نفسه من خلال مشروع "سد النهضة" من فرض قيد ثقيل على التنمية

في كل من مصر والسودان، في حال فشلت الدولتان في تحويل المشروع من مشروع "إثيوبي" إلى مشروع للنفع "الإقليمي".

٦- أصبحت الأنظمة العربية الجامدة أو العجوز مصدرا رئيسيا من مصادر تهديد السلام العالمي بسبب الصراعات المحلية التي تطورت إلى حروب أهلية وحروب إقليمية بالوكالة، كما هي الحال في الصومال و العراق وسوريا واليمن. وبسبب فشل هذه الأنظمة الذي خلف وراءه صعودا قويا لمنظمات غير حكومية مسلحة، لا تكتفي فقط برفع راية التمرد على الأنظمة القائمة، وإنما تعمل بوضوح من أجل إعادة رسم الحدود السياسية للدول القائمة، وتغيير الحدود التي كانت اتفاقية سايكس- بيكو قد وضعتها قبل نهاية الحرب العالمية الأولى.

وبسبب الحروب الأهلية نشأت موجات هائلة غير مسبوقة من الهجرة والنزوح بين السكان. وتجري عمليات الهجرة والنزوح بوتيرة متسارعة وبأعداد متزايدة في العراق وسوريا وفي اليمن. وبسبب فشل هذه الأنظمة تساعدت موجات الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط إلى جنوب أوربا.

وتعتبر السواحل المصرية والليبية أهم معابر الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة، تضاف إليها مواقع أخرى مثل السواحل المغربية. وكلما زادت درجة المشقة الاقتصادية واتسع نطاق البطالة وندرة فرص العمل خصوصا للشباب، فإن الموت في البحر يصبح أقل خطرا من الحياة بلا عمل وبلا أمل في الأوطان الأصلية.

إن تدفق المهاجرين غير الشرعيين يمثل خطرا على أمن واستقرار دول الاتحاد الأوربي، كما يمثل خطرا داهما يمثل الأمن الإنساني للمهاجرين أنفسهم، حيث يلقى الآلاف منهم حتفهم سنويا غرقى في عرض البحر.

إن فشل النظام التعليمي والاقتصادي والسياسي تحول إلى خطر أمني يهدد حياة الناس وأمنهم على جانبي البحر الأبيض المتوسط جنوبا وشمالا. أضف إلى ذلك أيضا خطر انتقال الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والسلاح عبر الحدود غير الخاضعة للسيطرة وعبر الحدود من جنوب البحر المتوسط إلى جنوب أوربا.

إن السنوات الأخيرة سجلت بوضوح بداية تهشم القوة الإقليمية العربية، بدءا من انهيار الدولة في الصومال في أواخر القرن الماضي، إلى تقسيم السودان رسميا وانسلاخ جنوب السودان عن النظام الإقليمي العربي، إلى الحروب الأهلية في العراق وسوريا وليبيا واليمن.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك احتمالات انفجار برميل بارود من المشاكل المتفجرة في السودان في اي وقت خلال السنوات القليلة المقبلة واحتمالات زيادة نشاط التنظيمات المسلحة المتطرفة دينيا في بلدان شمال أفريقيا، فإننا سنكون إزاء حالة فريدة يشهدها العالم الذي استقرت فيه التفاعلات على أسس سلمية في أمريكا اللاتينية وأوربا وجنوب شرق آسيا، بينما هناك غليان في منطقة الشرق الأوسط وربما في بعض أجزاء أفريقيا سوف يطغي على نمط التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط، ويصبغه بطابع عنيف خلال فترة سينخفض فيها لا محالة معدل "اليقين السياسي" وتزداد فيها التوترات الداخلية، وكذلك التوتر في العلاقات مع العالم الخارجي. وسوف تحتاج بلدان الشرق الأوسط العربية إلى إعادة بناء قدراتها ومقومات قوتها على أسس جديدة لكي تصبح قادرة على التعامل بندية مع عالم جديد فشلت حتى الآن في إدراك طبيعة التغيرات فيه.

## ثامناً : أنواع الاتفاقيات في العلاقات الدولية[١] :

**١- معاهدة :**

المعاهدة اتفاق استراتيجي سياسي أو عسكري دولي يعقد بالتراضي بين دولتين أو أكثر ، ويتضمن حقوقا والتزامات تقع على عاتق أطرافه. وتعالج قضايا معينة كتسوية قضية سياسية أو انشاء حلف ، أو تحديد حقوق والتزامات كل منها ، أو

---

[١] http://ar.jurispedia.org/index.php/%D8%A7%D9%

تبني قواعد عامة تتعهد بمراعاتها أو تحديد حدود ومعاهدات الهدنة والصلح والسلام.

وتطلق كلمة "معاهدة" على الاتفاقيات ذات الأهمية السياسية ، كمعاهدات الصلح ومعاهدات التحالف مثل معاهدة الدفاع العربي المشترك ومعاهدة حلف "الناتو" الحلف الأطلسي. ويتم عقد المعاهدات بطرق رسمية وقانونية تبتدئ بالمفاوضات ، ويليها التوقيع من قبل المندوبين المفوضين ، وإبرامها من قبل رئيس الدولة.

ثم تبادل وثائق الإبرام الذي يضفى عليها الصفة التنفيذية بعد إقرارها من السلطة التشريعية (التنظيمية).

ولا يحق للدول الحيادية عقد معاهدات تحالف أو ضمان جماعي ، كما أن معاهدة (الاتزان) حرمت دولة الفاتيكان عقد معاهدات سياسية.

**مراحل عقد المعاهدة :** يمر عقد المعاهدة أو الاتفاقية بعدة مراحل هى :

١- مرحلة المفاوضات ويشترك فيها ممثلون عن الدول المتعاقدة مفوضون بذلك من جميع التخصصات ومن جميع الجهات المعنية .
٢- مرحلة التوقيع على المعاهدة أو الاتفاقية بالنيابة عن الحكومات .
٣- مرحلة التصديق على المعاهدة الاتفاقية من جانب رئيس الدولة. بعد أخذ موافقة السلطة التشريعية (السلطة التنفيذية) بحسب أحكام الدساتير والأنظمة الوطنية المختلفة .

وعندما يتم التصديق تصبح المعاهدة نافذة المفعول ، غير أن ضروريات العلاقات الدولية قد تقتضي أحيانا تنشيط إجراءات عقد المعاهدات أو الاستغناء عن شروط التصديق .

**انقضاء المعاهدة :** وتنقضي المعاهدات بانقضاء الأجل المحدد لها . أو باتفاق أطرافها. كما أن إخلال طرف فيها بالتزاماته يخول الطرف الآخر إلغاء المعاهدة

وتنقض المعاهدة بأسباب أخرى ، منها تغير الظروف التي عقدت فيها ، وقد أثار هذا السبب الأخير خلافات بين الدول .

**٢- اتفاقية :**

يستعمل هذا المصطلح للاتفاقيات التي تتناول نواحي فنية تنتج عن مؤثر فني مهنى وهو عرف وتقليد دولي ، والاتفاقية عبارة عن اتفاق دولي أق أهمية من المعاهدة ، على الرغم من أن بعض الوثائق الدولية لم تميز بينهما ، وهي تتناول بشكل خاص القضايا الفنية ، كالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية أو البريدية أو القنصلية أو العسكرية ، الخ .. أو تسوية نزاع بين الطرفين مع بيان الحقوق والامتيازات لكل منهما ، أو تتضمن مبادئ وقواعد دولية عامة ، تتعهد الدول الموقعة باحترامها ورعايتها (كاتفاقيات لاهاي وغيرها) واتفاقيات جنيف متعددة الأغراض. وتقتضي الاتفاقية ، أسوة بالمعاهدات ، إجراء المجهود الحربي للعدو وتقوية الروح المعنوية للسكان المدنيين. وتطلق على الاتفاقيات الأقل شأنا أو المحدودة الغرض "المرمى" علما بأن جميعها تتمتع بقوة إلزامية واحدة ، وبأن كلاً منها يستعمل في مجالات خاصة.

**٣- الاتفاق :**

إن كلمة اتفاق Agreement تعني تفاهم أو تعاقد دولي لتنظيم العلاقات بين الأطراف المعنية في مسألة ما أو مسائل محددة يرتب على تلك الأطراف التزامات وحقوقا في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والشؤون الفكرية. وقد يتخذ الاتفاق طابعا سريا أو شفهيا أو صفة عابرة فيكون اتفاقا مؤقتا أو طويل الأجل أو ثنائيا أو متعددا أو يكون محددا كأن يكون اتفاقا تجاريا أو بحريا أو ثقافيا .

والاتفاق أقل شأنا من المعاهدة والاتفاقية. ويجري التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات ويتم التوقيع ويخضع للإبرام والنشر. والاتفاق مصطلح قانوني لاتفاق

بين دولتين أو أكثر على موضوع معين له صفة قانونية ملزمة ، ويأتي ترتيبه في الأهمية في الدرجة الثالثة بعد المعاهدة والاتفاقية.

**٤- البروتوكول :**

يطلق لفظ بروتوكول على الاتفاق التكميلي ، كما يطلق أحيانا على المحاضر الرسمية لمؤتمر دولي ، وتستعمل كلمة بروتوكول أيضاً للدلالة على مجموعة من القرارات والوسائل والمذكرات الحكومية كما تدل كذلك على القرارات الصادرة عن مؤتمر أو جمعية ما. أما في القانون الدولي فهي تدل على مجموع الإجراءات والاستعدادات المتخذة على أثر التوقيع على معاهدة ما تمهيدا للتصديق عليها دون استبعاد بعض التعديلات المتعلقة عادة بالخطوات الإجرائية. وقد يتم البروتوكول بمعنى تعديل لاتفاقية قائمة ومعقودة بين دولتين أو أكثر وتأتي في الدرجة الرابعة بعد المعاهدة والاتفاقية والاتفاق.

**٥- الميثاق :**

يطلق لفظ ميثاق على الاتفاقات الدولية ذات الطابع الدستوري التنظيمي ، كميثاق الأمم المتحدة ، وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي.

**٦- مذكرة التفاهم :**

اتفاق مبدئي للعلاقات بين الدول في موضوع معين حتى يتبلور ، وتشمل عدة موضوعات وهي إطار للعلاقات في جوانب ثم يصاغ فيما بعد ليصبح اتفاقية أو معاهدة للعلاقات الدولية في جوانب عديدة.